المقدمـــــة

يعد عمل الاطفال من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشعوب في حاضرها ومستقبلها وهو يعكس واقعا مؤلما لفئة عريضة في قواعد الاهرامات السكانية في الدول النامية والفقيرة، وهو يعطي مؤشر واضح على عجز الحكومات على توفير أبسط الحقوق في التعليم والصحة والعيش الكريم لهذه الفئة في مجتمعنا.

ويجب الاشارة الى ان ليس كل الانشطة والاعمال التي يقوم بها الاطفال هي ضارة ومحضورة وتترك نتائج سلبية على الطفل بل ان العديد من الاعمال التي يؤديها الاطفال هي ذات أثر ايجابي ومهمه في تنمية مهارات وقابليات الطفل وتعده للاعتماد على نفسه وتشعره بنتيجة العمل وغالبا ما تكون هذه الاعمال متفقه مع سنهم ومستوى نضجهم ولا ترتبط بعمل الاطفال الذي يجب عدم ممارسته[١]

عمل الاطفـــال

عمل الاطفال (كل نشاط ينتج بممارسة الاطفال سواء بكيفية دائمة او موقته فالأطفال قد يعملون كمأجورين بحيث لا يختلفون عن البالغين سواء بالأجر الذي يكون عادة اقل من اجور البالغين او كمتدربين لدى ارباب العمل مقابل مكافئة مجزية او في المنازل كخدم (خاصة الفتيات) او لفائدة اسره (في البوادي والارياف) من دورات يتلقوا اجرا معينا[٢].

بدأت ظاهرة عمالة الاطفال ولأول مرة في التاريخ مع نهاية القرن السابع عشر اثناء الثورة الصناعية بأوربان وامريكا للحاجة الكبيرة للعمال لتغطية متطلبات العمل التي بدأت آنذاك ومنذ ذلك الوقت بدأ ارباب العمل تفضيل الاطفال عن العمال البالغين لرخص اجورهم ولأنهم أكثر طاعة من غيرهم[٣].

---

(١) قاسم محمد عبد الزهيري، عمالة الاطفال في حضر محافظة واسط، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١١، ص١٥-١٧.

(٢) احمد عبد الله ابو زايد، الرضا عن العمل وعلاقته بالتوافق النفسي للأطفال العاملين، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد ١٨، العدد٢، ٢٠٠١.، ص٦٥.

(٣) ضفاف كامل كاظم، تطور المجتمع المدني في العراق، (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، دار الوادي للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص٢٢٤.

وتختلف مستويات رضا الاطفال عن عملهم بحسب ما يشبعه الاجر الذي يتلقاه الطفل من حاجاته ورغباته بغض النظر عن ارتفاعه او انخفاضه لكون الطفل يسهم في ميزانية الاسرة وهذه المساهمة تشعر الطفل العامل بالتقدير والاحترام والمكانة يضاف الى ذلك ما يحققه الاجر من اشباع الحاجات الشخصية للطفل حيث يؤدي الى توافق الطفل مع ذاته، وان نشأت الطفل في اسرته بانخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي والمهني هذا ينعكس الى ميوله واتجاهاته وقيمه وطموحه فاصبح للعمل قيمة تعلو قيمة التعليم فكأن عدم الرغبة في التعليم يقابلها ارتفاع مستوى الرضا عن العمل فالعمل بالنسبة له يعوض ما فقده من المستويات التعليمية[١].

ومن خلال النظر الى سوق عمالة الاطفال العرب عام٢٠٠٩ كانت تضم حوالي ١٣ مليون طفل ينتشرون في الدول العربية وحتى في الدول الخليجية الغنية التي يقدر عدد الاطفال العاملين فيها بـ (١,٥) ألف طفل ويصل العدد في اليمن الى ٥ ملايين طفل وفي مصر ٣ ملايين طفل وفي الجزائر ١، ٥ مليون طفل ولبنان والاردن نصف مليون طفل على السواء وتتركز عمالة الاطفال في الدول العربية غالبا في الزراعة والاغلبية منهم يعملون في مهن خطره لا تتوفر فيها ظروف العمل الصحية او الامنة كعدد ساعات العمل والاجر الزهيد وبدون اي ضمانات اجتماعية. ووفق احصائية الهلال الاحمر العراقية للعام ٢٠٠٧ يوجد حوالي ١٠٠ ألف طفل عراقي يعملون في الشوارع ويتعرضون الى مخاطر جسيمة تهدد مستقبلهم[٢].

حقوق الانسان وحماية الاطفال

أولت الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان عناية خاصة بالأطفال واوجبت حمايتهم من انواع الاستغلال الاقتصادي وضرورة عدم اقحامهم في اي عمل يكون خطيرا على صحتهم او يشكل عائق امام تعليمهم او لا يتناسب مع امكاناتهم الجسدية والعقلية او المعنوية او الاجتماعية.

وقد ابرت اتفاقية منظمة العمل الدولية في عام ١٩٣. المعروفة باتفاقية السخرة التي اعتمدت من المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، حيث كانت الدول تعتمد على التجنيد القسري لكل الطاقات

---

(١) احمد عبد الله ابو زايد، المصدر نفسه، ص٨٦ – ٨٩.

(٢) احمد عبد العزيز شلبي، الطفل في الوطن العربي (واقع واحتياجات)، ط١، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ٢٠١١، ص١١٧

البشرية والمادية المتوافرة لديها والخاضعة لسلطتها (بحق او بغير حق) لدعم الاعمال العسكرية والحربية وفي اغلب الاحيان كانت اعباء السخرة تقع على عاتق الاطفال والشباب دون اعتبار لحرياتهم وحقوقهم وقد افردت هذه الاتفاقية مادة خاصة بالأطفال حيث منعت تشغيلهم في الاعمال الخطرة والمضرة او غير الملائمة لنموهم الجسدي والمعنوي والأخلاقي[١].

واصدرت منظمة العمل الدولية بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٩٩ في المادة (٣) من الاتفاقية (١٨٢) بشأن حظر أسوء اشكال عمل الاطفال والمتمثلة بـ: –

- كافة اشكال الرق او الممارسات الشبيه به كبيع الاطفال والاتجار بيهم والعمل القسري او الاجباري بما في ذلك التجنيد القسري والاجباري لاستخدامه في الصراعات المسلحة.
- استخدام طفل او تشغيله او عرضه لأغراض الدعارة لإنتاج الافلام الاباحية.
- استخدام طفل او تشغيله لمزاولة انشطه غير مشروعة لاسيما الاتجار بالمخدرات او انتاجها بالشكل التي حددته المعاهدات الدولية ذات الصلة.
- الاعمال التي تؤدي بفعل طبيعتها للإضرار بصحة الطفل ونموه الجسمي والعقلي[٢].

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٤ بأن تعداد الاطفال في العالم بلغ ١، ٥٥٦ مليار طفل في الفئة العمرية (٥ – ١٧) سنه وان نحو ٢١٨ مليون طفل من نفس الفئة العمرية ينضوون تحت مسمى (عمالة الاطفال) في العالم أي ١٤% من مجموع الاطفال من نفس الفئة [٣].

فوائد عمل الاطفال

على الرغم من القوانين التي تحضر عمل الاطفال في سن معينة وتضع قيودا على عمل الاطفال في اعمار اخرى فواقع الامر ان عددا كبيرا من الاطفال يعملون كضرورة اقتصادية واجتماعية وان المفاهيم الرسمية في الاقطار العربية في هذا السبيل مبنية على تصورات مستمدة من مجتمعات اوربية حيث يفترض ان الفرد لا يدخل سوق العمل الا في سن ١٨ سنه وهنا يجب ان يلاحظ انه ليس بالضرورة الغاء عمل لأطفال في مجتمعاتنا العربية وانما الضرورة هو الغاء

(١) ازهار صبر، مسؤولية الدولة وحماية الاطفال، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد ١٣، ٢٠١٠، ص٢٠٨.

(٢) ماهر علاوي صالح الجبوري واخرون، حقوق الانسان والطفل والديموقراطية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩، ص٦٥-٦٩.

(٣) مجدي ابو سعن، دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لعمل الاطفال في الاردن، الصندوق الاردني الهاشمي، ٢٠٠١، ص٨ – ٩.

صفة الاستغلال والخطورة على الصحة البدنية والنفسية للطفل وبدلا من ذلك توجيه عمالة الاطفال نحو تنمية مهاراتهم والربط المنظم بين التدريب العملي والتعليم النظري .

يجب ان يسهم التعليم في انهاء الانفصام بين العمل الذهني واليدوي فنسبة كبيرة من الاطفال تدخل سوق العمل في سن ١٥ سنه او قبلها وبالتالي يجب ان يرتبط التعليم بالبيئة وبعملية الانتاج بحيث لا ينعزل تماما عن نوعية الاعمال التي يمكن ان يستمر فيها الطفل لذلك يجب تشجيع التلاميذ بوقاية المحاصيل في الريف مثلا وبمختلف الاعمال اليدوية الاخرى والى جانب الفائدة المباشرة من مثل هذه الاعمال فان هذا المنهج قد يساعد على تقليل التسرب من المدرسة الابتدائية. ففي مصر يسمح قانونا للأطفال بين ١٢ – ١٤ سنه تلقي تدريب في اعمال موسمية بشرط ان لا يكون ضارة برفاههم (مثل الحضور في المرسم) وفي العراق حدد سن الادنى للسماح بالعمل ١٥ سنه حسب المادة (٩١) من قانون العمل ١٩٨٧/٧/١ اما الحد الاقصى لساعات العمل بالنسبة للأحداث اقل من ١٦ سنه سبع ساعات (المادة ٩٢) ولذلك اوضحت ان عمالة الاحداث اقل من ١٨ سنه محضورة في المهن الخطرة (المادة ٩)[١].

اسباب عمالة الاطفال

ان عمالة الاطفال افرزتها مجموعة من الاسباب أبرزها: –

١–الهجرة من الريف الى المدينة: ان ارتفاع نسبته المهاجرين من المناطق الريفية وانخفاض مستوياتهم التعليمية وعدم امتلاكهم مؤهلات العمل في المدينة سوى العمل الزراعي لذا فان البطالة مستشريه بينهم وان معظم العاملين منهم في المدينة يعملون بمهن ذات مردود منخفض جدا لا يكفي لإعالة اسرهم لذا يعمد الكثير منهم لتشغيل ابنائهم في الاسواق والمعامل غير الحكومية والورش الصناعية حيث يسهم هؤلاء الابناء بشكل فعال في سد جزء كبير من احتياجات اسرهم اليومية، ونتيجة لانخفاض فرص العمل للوالدين مما يؤدي بهم بالضغط على الابناء واجبارهم على ترك الدراسة والزج بهم في سوق العمل واحيانا اخرى لممارسة التسول كأسهل وسيله للحصول على الأموال[٢].

٢- العوامل السياسية والحروب: تعد العوامل السياسية ذات اثر كبير بتواجد الاطفال في سوق العمل فنتيجة لعدم الاستقرار السياسي في العراق فقد افرزت الحروب والاضطرابات السياسية الى

---

(١) مجدي ابو سعن، مصدر سابق، ص١. .

(٢) احمد عبد العزيز شلبي، مصدر سابق، ص ٥٥. .

ان تفقد بعض الاسر معيلها مما دفع الاطفال في هذه الاسر ان يأخذوا دور المعيل ويتحملوا مسؤولية اعالة اسرهم وشجعهم في ذلك الاعراف والتقاليد الاجتماعية التي تشجع عمل الاطفال في مثل هكذا ظروف[١]، فمن جراء الحروب والصراعات العنيفة التي مر بها البلد وما تعرض له الاباء من اعاقة وموت وانخفاض وتدهور المستوى المعيشي للأسر وانحسار دور الاب وتراجعه ولد مشاكل اسرية انعكست على التربية الاجتماعية للأطفال اجبرت العديد من الاسر لزج ابنائها في سوق العمل في بعض الاحيان لسد حاجاتهم الشخصية المتواضعة فتنشأ لدى الطفل رغبات للحصول على سلع مادية لتعويض مشاعر الحرمان التي يعاني منها واسترداد ما خسره على المستوى الشخصي والمادي، الامر الذي يزيد من الضغوط الاقتصـادية على الاسر فيدفعون ابناءهم الى العمل[٢].

٣-العوامل الاقتصادية: يعد من اهم العوامل التي تقف وراء تشغيل الاطفال وتنتشر عمالة الاطفال بسبب هذا العامل في الدول النامية نتيجة للحروب والكوارث الطبيعية والهجرة غير الشرعية، حيث ان العائلات بحاجة ماسة الى الدخل والدعم الذي يوفره عمل الاطفال ففي بعض الاحيان يكون اجر الطفل بمثابة المصدر الوحيد والاساسي الذي يكفل احتياجات الاسرة والتي يعجز الكبار عن توفيرها خاصة الاطفال الذين يفقدون ابائهم ويعيشون في كنف امهاتهم.

٤-وكذلك **يعمل الفقر** على ارتفاع نسب هذه الظاهرة مما يضطر العوائل بدفع ابنائها للعمل في سنوات مبكرة بسبب انخفاض مردودهم المادي والبطالة التي تعاني منها اغلب الاسر مما يحول دون اكمال الاطفال لمراحل تعليمية متقدمة فأغلبهم لا يكمل المرحلة الابتدائية.

٥-البيئة العائلية والمستوى التعليمي للأبوين: الكثير من الاطفال العاملين بالشوارع لا يجدون بيئة اسرية وظروف ملائمة توفر لهم الاستقرار ليتمكنوا من الدراسة بالرغم من وجود نسبة غير قليلة من التلاميذ الذين ينخرطون في العمل ويعتمدون على أنفسهم ماديا لتوفير مستلزمات الدراسة فيعملون في العطل الرسمية او نهاية الاسبوع، وان الاعداد الاطفال الذاهبين الى العمل والمولودين لأمهات لم يحصلن على اي تعليم يفوق العدد بثلاثة اضعاف تقريبا عدد الاطفال المولودين لأمهات أكملن التعليم الاعدادي[٣].

---

(١) قاسم محمد عبد الزهيري، مصدر سابق، ص١٥٧.

(٢) ضفاف كامل كاظم، مصدر سابق، ص٢٢١.

(٣) قاسم محمد عبد الزهيري، مصدر سابق، ص١٧٣.

٦-**العامل الثقافي** : تؤثر ثقافة المجتمعات سلبا او ايجابا في عمالة الاطفال فان ما يعد ممنوعا في مجتمع ما قد تراه مجتمعات اخرى امرا مسموحا بل قد تراه امرا ضروريا من اساسيات العيش والحياة فنلاحظ ان العائلة الفلاحية تنجب اطفالا بأعداد كبيرة ويعتبرونهم مصدرا اقتصاديا فلا يشكلون عليه عبأ حيث ينخرطون في العمل الزراعي من نعومة أظفارهم وهذا واضح من ان نسبة عمل الاطفال في الريف اكثر منه في المدن، وتمتنع بعض الاسر الريفية من ارسال ابنائها الى المدارس لأنها ترى ان التعليم عملية مكلفة حاليا وغير منتجة في الوقت القريب فتفضل دخول ابنائها الى سوق العمل لتعلم مهنة تساهم فعلا في جزء من دخل الاسرة [١].

٧-**ارتفاع نسب الاعالة:** الذي يعود الى تزايد نسبة صغار السن (المعولين) الى متوسط الافراد في سن العمل وهذا المعدل يؤشر على العبء الثقيل الذي يلقيه السكان في فئات عمرية معينة على باقي الفئات في المجتمع وفيما يخص الاسر الكبيرة يكون العبء كبيرا ما يقف بقوة وراء توجيه الاطفال للعمل.

٨-**عمل الطفل لدى الاسرة** : غالبا ما يكون هناك نوع من مساعدة الابناء لإبائهم سواء داخل المنزل او خارجه ويصح ذلك على مساعدتهم في المهن التي يزاولونها اذا ما تطلب الامر ذلك كما ان هناك امكانية للأطفال في مساعدة رئيس الاسرة في بعض الاعمال كالعمل في محلات صناعية او تجارية او بقالة وربما يفضل الاباء ذلك ويعتقدون بان ذلك يساهم بالحفاظ على الطفل من التسرب في الشوارع ويمكن نشأته من خلال ذلك نشأه جيدة ومثل هذه الاعمال كتصليح السيارات او بعض الحرف اليدوية او غيرها من المهن او الحرف وخاصة اذا كان الاطفال ممن تسربوا من الدراسة لإكسابهم مهارات تؤهلهم للاستمرار بالعمل الذي يزاوله الوالد او خلال العطل الصيفية لشغل اوقات فراغهم وحصولهم على مبالغ نقدية[٢].

---

(١) هادي سياف فنيس الشهراني، المسؤولية الجنائية عن تشغيل الاطفال في النظام السعودي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠١، ص٤٨.

(٢) ضفاف كامل كاظم، مصدر سابق، ص٢٢٦.

الاثار السلبية لعمالة الأطفال

- **الامراض الجلدية:** نتيجة عمل الاطفال في النفايات او التعرض لضربة الشمس خاصة الذين يعملون بالقطاع الزراعي فيعاني الكثير منهم من الجفاف والضعف الشديد وسوء التغذية والاصابة بأمراض نفسية جراء التعرض للأعمال اللاأخلاقية التي تؤدي بالنهاية الى الانحراف وصولاً الى مستويات الجريمة بسبب استغلالهم من قبل العصابات[١].

- **انتشار المخدرات:** تفاقم مشكلات عمالة الاطفال والاطفال المشردين ومشاكل الادمان والمخدرات وتزايد مظاهر العنف لدى الاطفال واستغلالهم واساءة معاملتهم بدنيا وذهنيا، وزادت تلك الظاهرة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة الانفلات الامني في البلد وباتت تهدد النسيج الاجتماعي للأسرة وقد اكدت وزارة الصحة بانها رصدت ٢٤... حالة تعاطي المخدرات فقط خلال عام ٢٠٠٦، وكان للأطفال حصة كبيرة من هذه التجارة عبر البيع والتعاطي، واظهرت دراسة خاصة لمنظمة اليونيسيف (التقييم التقديري المشترك بين الوكالات المتخصصة لحماية الاطفال في العراق) انتشار ظاهرة استعمال المواد المخدرة بين اطفال العراق وبجميع المحافظات تقريبا[٢].

- **اثار اقتصادية:** تؤثر عمالة الاطفال من الناحية الاقتصادية في جوانب عديدة يأتي في مقدمتها التأثير السلبي على مسار النتيجة الاقتصادية التي تسعى الدول الى تحقيقها حيث يؤدي وجود الاطفال العاملين خارج العملية التعليمية نتيجة لا لتحاقهم بسوق العمل الى اخفاق وتخلف ما تملكه الدولة من رأس مال بشري، كذلك يحرمهم من فرص التعليم واكتساب المهارات والتدريب، وبالرغم من الاثار الاقتصادية السلبية التي تتركها عمالة الاطفال على الفرد والمجتمع الا ان بعض الاسر الفقيرة ترى عمل ابنائها اثر ايجابي لان ما يحصل عليه ابنائهم من دخل يساهم بشكل كبير في سد جزء مهم من احتياجاتها[٣].

---

(١) ضفاف كامل كاظم، مصدر سابق، ص١٦٦.

(٢) احمد عبد العزيز شلبي، مصدر سابق، ص ٤٩٧.

(٣) مها رحيم سالم السعدي، واقع حقوق الطفل في العراق مع التركيز على الحقوق الصحية والتعليمية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٩٩.

- يشكل خطرا ذهنيا وبدنيا واجتماعيا مع تداخله بتعليمهم وحرمانهم من فرص الانتظام في المدرسة بما يجبرهم لترك الدراسة قبل الاوان.
- ان مصلحة الطفل ومتكاملة الجسمي والعقلي والنفسي لا يمكن ان يتم بصورة صحيحة في ظل عمالة الاطفال التي تعرضهم لجملة من المشاكل الصحية والاخلاقية وتحاول ابعادهم عن التعليم الذي يعد ضمان مستقبلهم[1].

ويمكن توزيع الأطفال العاملين في العالم حسب القطاعات الآتية:

اولاً: قطاع الزراعة والصيد

يأتي القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية، حيث يعمل اغلب الأطفال في الدول النامية في هذا القطاع، وفي القطاعات المرتبطة به كتربية الحيوانات وصيدها، ولا يقتصر عمل الأطفال في الزراعة على العمل في المزارع الأسرية، بل تمتد في حالات كثيرة إلى العمل في المزارع التجارية، كما هو الحال في زراعة الكاكاو والبن والشاي والقطن والمطاط في اغلب البلدان النامية كالبرازيل وكينيا والمكسيك، آذ أشارت دراسات حديثة بأن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في هذه البلدان قد شكلوا بين ٢٥ – ٣٠ % من مجموع قوة العمل المستخدمة في إنتاج السلع من خلال إعداد المنتجات الزراعية للتصدير إلى الأسواق العالمية، وتعد الزراعة من القطاعات التي تحتاج إلى جهد قد لا يتناسب مع أعمار الأطفال من خلال زرع وحصد المحاصيل ورشق المحاصيل بالمبيدات ورعي المواشي، إن ظاهرة عمالة الأطفال في القطاع الزراعي آمر وارد في جميع بلدان العالم، إذ لا يمكن إن يخلو بلدٍ ما من هذه الظاهرة في هذا القطاع وخاصة في الأرياف، إذ يعمل اغلب الأبناء في مزارع والديهم بحكم الطابع الريفي الزراعي، وقد يكون الاختلاف في ظروف العمل واضحاً في المزارع العائلية عن المزارع التجارية، فالأخير يعرض الطفل إلى أسوأ الاستغلال إذ تجعل من الأطفال العاملين أكثر عرضة للإرهاق، إذ يواجه الأطفال ساعات طويلة من العمل في ظروف بيئة سيئة كدرجات الحرارة المرتفعة، ومخاطر صحية ناجمة عن استعمال المبيدات الحشرية ولقد قدرت منظمة العمل الدولية إن (٢٨٤) إلف طفل يعملون في أربع دول في غرب إفريقيا في

(١) قاسم محمد عبد الزهيري، مصدر سابق، ص١٧٧.

زراعة الكاكاو وصناعة منتجاته، ووجدت إن العديد من الأطفال جاءوا من مناطق فقيرة أرسلهم أهاليهم إلى الدول التي تزرع الكاكاو إيمانا منهم بان أولادهم سيجدون عملا ويرسلون ما يكسبونه إليهم، لكن بعد ما يؤخذ الأطفال من عائلاتهم كانوا يجبرون على العمل لساعات مفرطة تزيد عن ١٢ ساعة يومياً، كما يستخدم غالبيتهم المناجل الخطرة لتنظيف الحقول، ورش المزارع بالمبيدات من دون ارتداء ملابس واقية في كل من الدول المنتجة كالكاميرون، وساحل العاج، وغانا، ونيجيريا والتي تستقطب الأطفال العاملين من بوركينا فاسو والتوغو، وقد عثر على أطفال مستغلين للحصاد في إفريقيا لصالح أصحاب المزارع في كل من كينيا، وتنزانيا، وموزمبيق، وبتسوانا، وزمبابواي، والغابون، والكونغو، والكاميرون، ونيجيريا، وساحل العاج، وسيراليون، وغينيا، وبوركينا فاسو، ومالي وتنتج ساحل العاج أكثر من ٤٠% من الكاكاو العالمي وتأتي غانا في المرتبة الثانية وتنتج نحو ١٥% مما يجعل استغلال الأطفال للعمل في هذه الدول امراً وارداً[١].

ويشارك الأطفال للعمل في المصائد والغوص وصولا إلى الأسماك في الشعاب المرجانية أو لفك الشباك الممزقة مع الأجسام البحرية وجمع الأسماك في الشباك، ونزع قشور الروبيان وتنظيف السمك وسرطان البحر، وبيع الأسماك. وقدر المسئولون في منظمة قسم مصائد الأسماك وتربية الإحياء المائية في منظمة الفاو –منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إن ثمة ١٣٢ مليون طفل وطفلة يتراوح أعمارهم بين ٥ – ١٤ سنة يعملون فعلياً في قطاع صيد الأسماك وتربية الإحياء المائية في جميع إنحاء العالم، وأوضحوا إن عمالة الأطفال في قطاع الثروات السمكية موزع على أوسع نطاق بين مشروعات صغرى، تجارية، أو أسرية، ويعمد أرباب المصالح إلى إخفائها عن الأنظار، ولذا فمن الصعب الحصول على بيانات موثوق عن المدى الحقيقي للمشكلة ومن ثم يتعذر على العديد من صناع السياسات معالجة الظاهرة. وتنتشر عمالة الأطفال في صيد الأسماك في قارة أمريكا الجنوبية في كلٍ من البرازيل، وبيرو، وتشيلي، والسلفادور وفي إفريقيا في كلا من السنغال، ونيجريا، والكونغو، وتنزانيا، وكينيا، وأوغندا، وبتسوانا، ومدغشقر وفي آسيا في كلٍ من باكستان، وتايلاند، واليمن، واندونيسيا.

(١) ودود الرفاعي، تحليل التباين المكاني لعمالة الاطفال في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، ص٢٩ – ٣٠.

ثانياً: قطاع الصناعة والتعدين

تناقص أعداد الأطفال العاملين في القطاع الصناعي على الرغم من أنها البيئة الأولى التي ولدت فيها الظاهرة، فمع دخول أوروبا عصر الثورة الصناعية بدأ أصحاب المصانع في تشغيل النساء والأطفال بأجر في ظروف بالغة القسوة ولعدد ساعات كبيرة، إلى أن طبقت التشريعات التي تنظم عمالة الأطفال بما يحافظ على حقوقهم في أن يعيشوا طفولتهم. وفي المدة من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٠ كان كثير من الأطفال يعملون في المصانع من أجل الحصول على المال، وكان أكثرهم لا يسمح القانون بعملهم، إذ كانت أعمارهم تتراوح بين١١ و١٥ سنة.

تضم عمالة الأطفال في الوقت الحاضر العمل ضمن الإطار الأسري لاسيما في مجال تجميع الأجهزة الدقيقة، كذلك العمل في مصانع القطاع الخاص، فالتصنيع موجود في جميع أنحاء العالم، في بلدان العالم الثالث وفي بلدان العالم المتقدم، ويزاول الأطفال إعمالا مختلفة في مجالات التصنيع، فالهند على سبيل المثال احد الأقطار الأسيوية التي يعمل فيها غالبية الأطفال العاملين في صناعة السجاد ونسج الحرير، والعمل في ظروف خطرة كإنتاج الأواني الزجاجية، وصنع الألعاب النارية، كما ويعمل بعض الأطفال في صناعة الطوب، والجلود والسلع الرياضية إذ يمكن العثور على الأطفال بشكل غير قانوني وغير خاضع للرقابة بسهولة من قبل المسؤولين[١].

إما قطاع التعدين فيعد احد الأنشطة الخطرة والشاقة للأطفال العاملين التي تكمن خطورته في رفع الأحمال الثقيلة في المحاجر، واستعمال المعدات والآلات الخطرة التي لا تتناسب مع سن الطفل فضلا عن خطورة استخدام الديناميت الذي يستعمل لتفجير الجبل التي يتم استحصال الحجارة منه، فقد يتعرض الطفل العامل إلى مخاطر تؤدي به إلى الدفن تحت الحجارة أو إصابة احد اطرافه بالخطر، أو انكسار العمود الفقري، فضلا عن دخول الغبار بالعين مما يؤدي إلى إمراض العيون أو فقد البصر، والإصابة بالإمراض الجلدية نتيجة لتأثير ذرات السليكا التي تسد مسام الجلد، والى إمراض في الرئة، فضلا عن البيئة غير الملائمة من ارتفاع أو انخفاض درجة الحرارة في بيئة العمل والضوضاء وفرط الإرهاق. ويشمل التعدين العمل في المحاجر واستخراج الأملاح والذهب، إذ يوجد

(١) ودود الرفاعي، مصدر سابق، ص٣٠ – ٣١.

الآلاف من الأطفال في مناجم الذهب في كلٍ من إفريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية، ويعمل غالبيتهم في الإنفاق التي تكون أكثر عرضة للخطر كخطر الضوضاء، وتساقط الصخور، وتنفس الغبار والغازات السامة، مما يعرضهم للإصابة بإمراض الجهاز التنفسي السحار الرملي والإعراض الأخرى على المدى البعيد، ويستخدم الزئبق مع رواسب أخرى لفصل الذهب، ومن المعروف أن الزئبق معدن شديد السمية وكثير من الأحيان أسيئ التعامل معه مما أدى إلى الإصابة بالجلد وتلوث مياه الشرب والأغذية ومن ثم ترتبت المشاكل الخطرة لدى العمال صغارا وكبارا على حدٍ سواء.

ثالثاً: القطاع الخدمي

يستحوذ قطاع الخدمات في الدول النامية على غالبية القوى العاملة، لذا كان مجالا لممارسة الأطفال لهذا النوع من العمل ضمن الاقتصاد غير النظامي الحضري/الخدمة الحضرية وفي مجالات عديدة هي:

١. العمل في شوارع المدن كظاهرة أطفال الشوارع، حيث يقوم الأطفال ببيع السلع الاستهلاكية الرخيصة للمارة، أو تقديم بعض الخدمات كغسل السيارات، او حمل الحقائب، وتعاني الدول النامية على وجه الخصوص وفي الكثير من الدول العربية من هذه الظاهرة ولاسيما التي تشهد ارتفاعاً في نسب التحضر نتيجة الهجرة الداخلية غير المخططة. إذ يقوم المهاجر وأولاده في البحث عن أنشطة جديدة تولد دخلا يساعدهم على العيش، ولذلك نلاحظ إشكالا متعددة في الأصناف المهنية التي يكسب منها المهاجر الفقير رزقه كالعمل في الورشات والباعة الجوالون، وعمال الأجر العرضيون الحمالون، وغسل السيارات، وجامعوا القمامة وغيرها من الأعمال التي يشترك عندها الأطفال بالعمل.

إن المجتمع العراقي يختلف عن غيره من المجتمعات، آذ إن التحضر السريع ونمو المستوطنات الحضرية وشيوع الفقر والتهميش والتهجير ألقسري واتساع السكن العشوائي خاصة بعد الاحتلال قد ولدت أحوال وظروف تمثلت فيها عوامل العنف والصراعات الأثنية وانهيار منظومات الضبط مما جعل من مشكلات الطفل العراقي اشد تعقيداً وأوسع انتشاراً بالمقارنة مع مشكلاته مع اي مجتمع آخر [١].

(١) ودود الرفاعي، مصدر سابق، ص ٣٢- ٣٣

٢. العمل في بعض الورش كورش النجارة، وورش اصلاح السيارات والأجهزة الكهربائية، وورش الحدادة، كذلك العمل في قطاع البناء.

٣. العمل في الخدمة المنزلية، حيث يعمل في هذه الخدمة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢ – ١٧ سنة واحياناً اقل من ذلك، واغلب العاملين في هذه الخدمة هم من الفتيات، ويعد العمل في الخدمة المنزلية عملا غير مرئياً، حيث يجري بكل تفاصيله بعيدا عن التنظيم والرقابة الرسمية.

رابعاً: الأعمال غير المشروعة (الربحية وغير الربحية)

وتتمثل في استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، والاستغلال اللاأخلاقي في البغاء والعروض الإباحية، وفي تجارة الممنوعات، فضلا عن إرهاق الأطفال في أعمال خطرة في قطاع التعدين، آذ يستخدم الأطفال في الصراعات المسلحة ويجندون قسراً في معظم البلدان التي تشهد اضطراباً امنياً، ففي كل يوم من أرجاء العالم يختطف أطفال من اجل تجنيدهم قسراً في قوات مسلحة، ففي القارة الأفريقية شارك الكثير من الأطفال ١٢٠ الف طفل ممن تتراوح أعماره (٧–١٨) سنة تحت ضغط المشاركة في الصراعات المسلحة، اذ تعاني وسط أفريقيا بشكل خاص من هذه المشكلة، وفي أربع بلدان هي بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، ورواندا، وقتل أكثر من ٢٠الف طفل من المشاركين في الأعمال العدائية في تلك البلدان في السنوات التي شهدت الأزمات السياسية والصراعات العنيفة المصحوبة بالمجازر وتشريد السكان .

يشترك غالبية الجنود الأطفال في العالم في جماعات سياسية مسلحة مختلفة، وتشمل مجموعات شبه عسكرية تدعمها الحكومة وقوات الميليشيات، ووحدات الدفاع عن النفس التي تعمل بدعم حكومي في العديد من مناطق القتال، وتشمل مجموعات أخرى كمجموعات معارضة مسلحة تعارض حكم الحكومة المركزية مكونة من أقليات دينية وأثنية وأقليات أخرى قبلية أو حزبية تحارب الحكومات، ويسُتغل هؤلاء الأطفال في أبشع أنواع الاستغلال، آذ يستخدموا بصورة غير رسمية كجواسيس وكمراسلين، وبعض المهام الأخرى كالقتال مما يعرضهم للإصابة والموت.

إن عمالة الأطفال في التجنيد تتوزع في كلا من قارة أفريقيا انغولا، وزامبيا، وزائير، وأفريقيا الوسطى، ونيجيريا، وأوغندا وفي كلا من أمريكا الجنوبية ككولومبيا، وبوليفيا، وفي آسيا كالهند، وباكستان، والسودان، وإيران، والعراق كذلك توجد الظاهرة في الفلبين وإندونيسيا.

مع انتشار ظاهرة تجنيد الأطفال في تلك الدول تنمو الحاجة إلى تنمية الوعي بحقوق الطفل وتجنيبه ويلات الحروب، والتشديد على توفر قواعد قانونية تتضمن عدم إشراك الأطفال لمثل هكذا أعمال وعدم تعريضهم للانتهاكات الجسمية في أثناء هذه النزاعات.

كما ويستغل الأطفال دون سن ١٨ في نوع آخر من الاستغلال ذكوراً وإناثا في العروض اللاأخلاقية التجارية. اذ ترى منظمة العمل الدولية إن الاستغلال التجاري للأطفال انتهاكاً لحقوق الأطفال والمراهقين، ويعدها شكل من أشكال الاستغلال الاقتصادي الشبيه بالرق والعمل ألقسري وهي جريمة بحق الطفولة آذ يتم تهريب الأطفال من بلدان المصدر إلى بلدان المقصد لهذا الغرض في الكثير من البلدان النامية والمتقدمة على السواء. فعلى سبيل المثال يتم تهريب الأطفال الفتيات إلى تركيا لأغراض الاستغلال اللاأخلاقي التجاري والخدمة المنزلية من أرمينيا وأذربيجان وبلغاريا وجورجيا وروسيا، وعبر البلاد إلى جهات في أوربا الغربية[١].

(١) ودود الرفاعي، مصدر سابق، ص ٣٤.

المصادر

****

١. ابو زايد، احمد عبد الله، الرضا عن العمل وعلاقته بالتوافق النفســـي للأطفال العاملين، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد ١٨، العدد٢، ٢٠١٠.

٢. ابو سعن، مجدي، دراسة المؤشـرات الاقتصادية والاجتماعية لعمل الاطفال في الاردن، الصندوق الاردني الهاشمي، ٢٠١٠.

٣. الجبوري، ماهر علاوي واخرون، حقوق الانسان والطفل والديموقراطية، جامعة تكريت، ٢٠٠٩.

٤. الرفاعي، ودود، التباين المكاني لعمالة الاطفال في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشـــورة.

٥. الزهيري، قاسم محمد عبد، عمالة الاطفال في حضر محافظة واسط، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١١.

٦. السعدي، مها رحيم سالم، واقع حقوق الطفل في العراق مع التركيز على الحقوق الصحية والتعليمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٧. شلبي، احمد عبد العزيز، الطفل في الوطن العربي (واقع واحتياجات)، ط١، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ٢٠١١.

٨. الشهراني، هادي سياف فنيس، المسؤولية الجنائية عن تشغيل الاطفال في النظام السعودي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٠.

٩. صبر، ازهار، مسؤولية الدولة وحماية الاطفال، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد ١٣، ٢٠٠١.

١٠. كاظم، ضفاف كامل، تطور المجتمع المدني في العراق، (٢٠٠٣–٢٠٠٨)، دار الوادي للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٨.